

فلاختصار معنيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما يقتضيه  
ظاهر المقام وهل اليجاز كذا لم يعم من كلام المقطوع صريحاً نعم نعم من  
قوله في ذكر امثلة اليجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرض فيها بل  
المثبات ومن قوله في ذكر امثلة اليجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرض  
بينها بل المتبادر من قوله في الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام  
تحقيق اليجاز انه لا يفرض بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قوله  
نعم لو قيل اليجاز لخص في اصطلاحه من الاختصار لانه لم يظلمه  
على ما هو بالنسبة الي مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه يقول السامع  
فلايجاز معنيان مسمى على ما يفهم من ظاهر كلام السامع من انه لا فرق  
بينها عنده وكتب ايضاً قوله فللايجاز معنيان هذا مسمى على ما ذكره الزبيدي  
وغيره من انه لا فرق بين اليجاز والاختصار عند السامع في استعمال  
اليجاز تارة والاختصار لثبوت وقوله اي السامع في المطول نعم لو قيل  
اليجاز لخص في بيان ما مال اليه السامع نفسه اه فتركيب وكتب ايضاً  
قوله فللايجاز معنيان ويلزمه ان الالطاب معنيان بينهما عموم  
من وجه يجتمعان فيما لو قيل رب شئت فانه اقل من مقتضى الحال  
لاقتضائه اسط منه كونه مقام التشبي من الهام الطيب وانقراض  
الشباب واقل من عبارة المتعارف اي وهو يارب شئت بزيادة حرف  
النداء وبالاضافة ويتفرق الثاني وهو كونه اقل مما يقتضى المقام  
في الابه المذكورة مثلاً ان يقتضى المقام كما تقدم اكثر منه والمتعارف اقل  
منه كما لا يخفى ويتفرق الاول وهو كونه اقل من المتعارف بخلاف قول  
الصياد محمد عنال عند خوف فوات الفرصة فانه اقل من المتعارف وهو  
لهذا اغترال وليس اقل مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار  
كما تقدم اول الكتاب ولا يخفى عليك اجمل هذه النسبة اعني نسبة العموم  
من وجه على التفسير في الالطاب بين ايها اه ع ق وقتي نظراي  
في كلام السامع اولا واخيراً يدل ما بعده وكتب اي قوله وفيه نظراً  
قد قصر نظر المم وفات عنه امران ظاهران اهدها انما جعلنا لفرح  
الرجل زيد من الالطاب ولاعبارة للارسلط غير وانينها انه لم يحفظ

تدريفي

تدريفة اليجاز عن دخول الاخلاص وتدريفة الالطاب عن دخول المشو  
والتهويل اه الجول والحواب الكعبارة المطولة وجوابه ان السامع  
يعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحققه ويعين ان هذا القدر من الكلام  
يجاز وذلك الجواب على ما سر وبينها تفاوت لانه اعتبر في المختصر قسراً  
التحقيق وفي المطول عدم امكنه وفي الفخر ما نفسه بوقش فيه اي  
في الجواب بان قول السامع كذا على دعاء مطلقه النسبة ولا شك  
ان مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة ان مقصود  
المثبات ان مطلق الكون نسبياً لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه  
تقابل السامع به وهذا الاشكال كما جاءه على ما ذكره السامع اي قال  
سم وقد يتدفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم الامكان  
الا ان يقال ان مجرد كونه نسبياً لا يقتضى التيسر اي تامل اه  
لان ما ذكره بيان معناها وبيانها لمعناها بما ذكره دليل على عدم هذه  
الارادة ويحكي في ذلك بانه لا يترك اذ لا يلزم من نفس المعنى عدم بيانه  
وتشجراً ما يبينون المعاني التي هي في غاية الاشكال الا ان يجاب بانه  
لا يخفى في الاستدلال كما ذكر سابقه السامع فانه ساق عدم التيسر  
للاعتدال عن ترك التحقيق فلذا لا يعدم التحقيق في معناها لتركه تامل  
سم بل اذ لا نفس التحقيق في عبارة ع ق بل مراده نفس التدريفة  
المقتضى تعيين المقدار بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك  
كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب اي ما نصه وقد علمت ان  
مجرد الكون نسبياً لا يقتضى هذا التفسير بل مع كون الكلام المنسوب  
اليه مختلف والبسط اي ذي البسط اي الكلام صاحب البسط الموصوف  
اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المتقدر  
لالبسط اه حفي وقال بعضهم المراد بالبسط الميسوط الموصوف  
بكونه ازيد من الكلام المذكور بان يقال اليجاز في تصوير المعاني وان  
يقال في الالطاب ان بين علي المتعارف هو اذ المقصود بالكثر من  
عبارة المتعارف وان بين علي البسط هو اذ المقصود بالكثر من عبارة  
مما يقتضيه المقام او ما يليق بالمقام الاي في البناء على البسط